ملاحظات منهجيه على مقدمة ابن الصلاح الشهر زوري(ت 643 هـ)في علوم الحديث

م.د حسين سامي عبد الصاحب

كلية الفقه/جامعة الكوفة

مقدمة:

كان من الطبيعي ان يسبق تدوين الحديث تدوين علم أصول الحديث ذلك لأن الحديث الشريف هو المادة المقصودة بالجمع والدراسة وأصول الحديث هي القواعد والمناهج التي إتبعت في قبول الحديث او رده ومعرفة صحيحه من ضعيفه.

.وقد اتبع القدماء - من العامة - قواعد علمية في قبول الاخبار من غير أن ينصوّا على كثير من تلك القواعد , ثم جاء اهل العلم من بعدهم فاستنبطوا تلك القواعد من مناهجهم في قبول الاخبار, ومعرفة الرواة الذين يعتد بروايتهم ,أولا يعتد بها, كما استنبطوا شروط الرواية وطرقها وقواعد الجرح والتعديل وكل مايلحق بذلك.وابتدأ ذلك التدوين في أبواب وبعض انواع منه ,أثناء المائة الثالثة, فلما كانت المائة الرابعة, وفيهانضجت العلوم واستقرالاصطلاح بدأ التأليف : في علم المصطلح يأخذ الطابع المنهجي / حيث إهتم علماء السنة بذلك وحسب التسلسل التأريخي لهذا التأليف :

1.الف القاضي ابومحمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت.36هـ) كتاب (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي).
2.الحاكم ابو عبد الله النيسابوري(ت405هـ) ألف كتاب (معرفة علوم الحديث).
3. صنف الخطيب البغدادي (ت 463هـ) كتاب (الكفاية في علم الرواية) وكتاب (الجامع لأداب الشيخ والسامع) في أداب الرواية.
4. جمع القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت544 هـ) كتاب (الإلماع في ضبط الرواية وتقييد الإسماع).
5.جمع ابو حفص عمر بن عبد المجيد (ت580هـ)جزءاً سماه (مالا يسع المحدث جهله).

وبعد كل هؤلاء وغيرهم جاء أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهزوري(ت643هـ) فصنف كتاب (معرفة أنواع علم الحديث) الذي عُرف بـ(مقدمة ابن الصلاح) اثناء.تدريسه للحديث في المدرسة الاشرفية اذ جمع فيه ماتفرق في غيره من كتب الخطيب والحاكم وغيرهما،وأملاه شيئاً فشيئاً، ولهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب ,ولكثرة جمعه وتحريره انتشر واشتهر, فعلق العلماء عليه بالدرس والاختصار والشرح والنظم وأصبح العمدة لمن جاء بعده[1], وقد استفاد منه العديد من العلماء والمصنفون أمثال السيوطي (ت911هـ) في تدريب الراوي , والشهيد الثاني (ت965هـ) من الامامية وتناوله غيرهم بالتعقيب والاضافة والنقد امثال ابن حجرالعسقلاني (ت852هـ) في كتاب النكت والنووي في التقريب والتسيير وغيرهم.وقد تضمن كتاب ابن الصلاح طائفة كبيرة من الاشكالات التي لم يشر اليها احد من الذين شرحوه ونقدوه واخذواعليه الكثير من الملاحظات اذ حرص الباحث ان يتعقب بعض منها بالأيضاح ووضع المعالجة المنهجية لها في إطارموضوعي يتفق مع المباني التي الزم بها إبن الصلاح نفسه, وقد نختلف معه في بعض المباني الامامية التي حرصنا على ايضاحها ايضاً بلحاظ وحدة الموضوع وبهدف تقريب وجهات النظر نحو تضييق شقة الاختلاف.

وبهذا فقد تضمن هذا البحث عشرون ملاحظة منهجية مختلفة من شأنها ان تبين الخلاف في فهم بعض الاصطلاحات الدراياتية , وتوضح طائفة من المفاهيم الحديثية الغائبة عن الوعي التخصصي في ظل ظروف مختلفة.

ملاحظه(1): علوم الحديث قبل ابن الصلاح:

أدعى إبن الصلاح في خطبة كتابه , بأن علوم الحديث قبل أن يصنف كتابه: كانت خافية على أهل العلم والدراية, واصفاً لذلك الوضع بقوله (..فحين كان الباحث عن مشكله لايلفي [لا يجد] له كاشفاً. والسائل عن علمه لايلقى به عارفاً)[1]، والواقع ينبئ إن الشيخ لم يكن أول خائضٍ في هذا العلم ,فقد سبقه إلى ذلك عدد من أهل العلم ممن نقل عنهم هو وغيره ,وقد اعترف بهذا الواقع في أول سطر من كتابه حين قال (إعلم _علمك الله وإياي _ إن الحديث عند أهله ينقسم إلى...)[2], ومقتضى هذا القول إن هناك اهل للحديث وقد قاموا بتقسيمه إلى أنواع كما سيأتي فكيف يدعي الشيخ رحمه الله بأن الباحث لايجد من يوضح له مشكله والسائل لا يلقى جواباً من العارفين بعلم الحديث عن مسألته؟؟.

ملاحظة(2): ابن الصلاح ليس مؤسس :

- وهي تتعلق بالأولى، حيث زعم ابن الصلاح إنه قد (باح بأسراره [أسرار علم الحديث] وكشف عن مشكلاته الأبية , وأحكم معاقدة , وقعّد قواعده وأنارمعالمه وبيّن أحكامه وفصل أقسامه وأوضح أصوله وشرح فروعه وفصوله...)[3]ومقتضى ذلك ان يكون الرجل مؤسساً ومنظراً ومجدداً لمصطلح الحديث, وهو خلاف الواقع , بدليل اعترافه الوارد في الملاحظة الاولى, ثم بدليل إنه قال ايضاً في سطره الاول من كتابه (الحديث ينقسم الى صحيح وحسن وضعيف).وواقع الحال ان هذا التقسيم لم يكن من إبتكارات إبن

[1]ظ:مقدمة تدريب الراوي للسيوطي,عبد الوهاب الهميم:5

[1] مقدمة أبن الصلاح في علوم الحديث:12
[2] نفسه:17
[3] نفسه:12

الصلاح الذي ادعى - كما مر بأنه قعد وأنارالمعالم و...,وإنماسبقه إليه الخطابي(ت388هـ)الذي ذكرذلك بقوله (إعلموا إن الحديث عند أهله ثلاثة أقسام صحيح وحسن وسقيم)[4].قال الحافظ العراقي (ت806هـ) (: ولم أر من سبق الخطابي الى تقسيمه وإن كان في كلام بعض المتقدمين ذكر حسن ,وهو في كلام الشافعي والبخاري وجماعة ولكن الخطابي نقل التقسيم عن اهل الحديث ,وهو إمام ثقة فتبعه إبن الصلاح عن ذلك)[1]

وقال ابن تيمية (ت728هـ) (أول من عرف إنه قسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمزي,ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله)[2] وبعد هذه الجهود السابقة,كيف يكون إبن الصلاح قد أنار المعالم وفصل الاقسام وأوضح الأصول وشرح الفروع و... .الخ.

ملاحظة(3) :

إحالات غير منهجية :عرف إبن الصلاح (الحديث الصحيح) , متعرضاً لأوصافه بدقة, ثم ذكر إن (هذه الأوصاف إحتراز عن المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ , ومافيه علة قادحة ومافي روايته نوع جرح ، وهذه الأنواع يأتي ذكرها إن شاء الله تبارك وتعالى)[3]محيلاً القارئ إلى مواضيع أخرى متفرقة من كتابه، لفهم دلالة إحترازاته أو ما يخرج عن حيز الصحيح ، وكان الأولى استكمالاً وإيضاحاً لحدود التعريف أن يتعرض لماهية هذه الاحترازات كونها ذات علاقة مباشرة مع دلالة الصحيح ، فلا يمكن فهم الحدود الواقعية للأخير دون فهمها على وجه التحقيق ، وألا بقي المعنى تنقصه وحدة الموضوع،وكانت الإحالة التي إستخدمها تشكّل خللاً منهجياً يعكر صفو التسلسل البنائي للاصطلاح الدراياتي ، فكان أمام خيارين لم يستخدم احدهما، الأول: ان لايذكر الاحترازات أصلاً مع الصحيح ويشيراليها في محلها من كتابه , والثاني: أن يذكرها مع دلالاتها بتركيز غير مخل , وبذلك لم يوفق في إيصال معلوماته متكاملة إلى القراء وبخاصة الباحثين منهم.

ملاحظة(4): كتابي البخاري ومسلم :تبنى ابن الصلاح القول السائد على ألسنة العامة بأن كتابي البخاري ومسلم أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز)[1] ,وهو قول لا أصل له من الصحة والموضوعية,إذ أثبت التحقيق العلمي الدقيق إحتواء الكتابين على مالايحصى ولا يعد من الموضوعات والضعاف , فضلاًعما يسيء إلى شخصية رسول الاسلام (ص) والصحابة الكرام , وهو رأي المنصفين من الفريقين [2]وفضلاً عن ذلك فأن البخاري ومسلم أنفسهما لم يدعيا صحة ما موجود في كتابيهما من الاحاديث ولذلك فقدعلّق محقق كتاب إبن الصلاح في أحد طبعاته الجديدة ، وهو الاستاذ الشيخ أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة بقوله (إعلم إنه لم يصرح أحد من الشيخين بشرطه في كتابه ولافي غيره...وإنما عرف بالسبر لكتابيهما ولذلك أختلف الائمة في ذلك) [3].

وفي موضع أخر يثبت إبن الصلاح بأن في كتاب البخاري من العبارات التي تستعمل في الحديث الضعيف , فيقول: (وأما مالم يكن في لفظه جزم وحكم [في كتاب البخاري] مثل : روى عن رسول الله (ص) كذا وكذا أو روي عن فلان كذا وكذا أوفي الباب عن النبي(ص) كذا وكذا , فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس في شي منه حكم منه بصحة ذلك عمن ذكره عنه ،لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضاً)

[4]!!!فأين الضابطة التي نعتمدها في معرفة الصحيح من غيره في كتاب البخاري إذا كان يحتوي على عبارات من شأنها ان تستعمل في الحديث الضعيف ؟؟

ملاحظة(5): العلاقة بين السند والمتن :حكم إبن الصلاح بعدم الملازمة في وصف الصحة بين السند والمتن في قوله:(قولهم:هذا حديث صحيح الأسناد أو حسن الأسناد دون قولهم هذا حديث صحيح أو حديث حسن, لأنه قد يقال :هذا حديث صحيح الأسناد, ولا يصح لكونه شاذاً أو معللاً...)[5].

أقول:

01أن الشذوذ والعلة هي من صفات السند والمتن , وليس من صفات المتن فقط كما هو مقتضى كلام إبن الصلاح , فقد يكون السند شاذاً أو معتلاً وقد يكون المتن كذلك وقد يجتمعان كليهما في سند ومتن حديث واحد,الأمر الذي اغفله إبن الصلاح.

02إن ضعف السند هو مدعاة لضعف المتن , وضعف المتن مدعاة للتشكيك في السند وإن كان قوياً في الظاهر لأحتمال وقوع التدليس فيه أو الإرسال الخفي , وبالتالي فلا بد أن تكون هناك ملازمة موضوعية بينهما , ومن الغريب ان يقع هذا الخطأ الشائع على ألسنة العديد من علماء العامة ولا يتنبه إليه أحد منهم , كالسيوطي [1] والسخاوي في شرحه لألفية العراقي حيث يقول (الحكم الصادر من المحدث للأسناد بالصحة كهذا إسناد صحيح...دون الحكم منه بذلك للمتن ,كهذا حديث صحيح أو حسن ,كما رأوا حسبما إقتضاه تصريحهم بأنه لا تلازم بين الأسناد والمتن إذ قد يصح السند ويحسن ,لأستجماع شروطه من الأتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ أو علة)[2]. وقد وقع العديد من الباحثين في نفس الإشكال , فيؤكد بعضهم (إننالانقول في هذه الموارد إن الحديث صحيح الأسناد

---

(3)

[4]نفسه : 17

[1] التقيدوالايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح:33/1

[2] منهاج السنة النبوي345/1

[3] مقدمة ابن الصلاح:20

(4)

[1] مقدمة ابن الصلاح:28

[2] ظ:مثلاً :الحسني هاشم معروف :الموضوعات في الأخبار والأثار ,دراسات في الكافي والصحيح,محمود أبو ريه ,أضواء على السنة المحمدية ,وغيرها

[3] مقدمة إبن الصلاح :هامش29

[4] نفسة:42

[5] المقدمة:61

(5)

[1] ظ:تدريب الراوي:92

[2] السخاوي شرح الألفية 106/1

فقط)[3]. وقد علقنا على ذلك بأنه (كيف يكون الأسناد صحيحاَوالمتن واهياَ, وقد علمنا إن من شروط الصحة لدى أهل السنة أن لا يكون الحديث شاذاَ ولا معلولاًَ, والعلة كما تقع في السند تقع في المتن أيضاَ, فاذا كان الحديث صحيحاًفلا بد أن يصح المتن ايضاَ. وهذه الملازمة هي التي تحكم بصحة الحديث أو تركه)[4].

ملاحظة(6) الحديث الموقوف :

لم يبين إبن الصلاح موقفه من الموقوف على الصحابي غير المرفوع الى النبي (ص), ومقتضى الحال أن يشير إلى ذلك ,فالسنة جعلوا الموقوف في عداد الصحاح عند توافر شروط الصحيح فيه بحسب قولهم بعدالة جميع الصحابة , بينما رفض علماء الأمامية الموقوف لأنه لايمثل عين قول المعصوم (ع) فيخرج عن كونه حديثاَ, وإقتصر قول إبن الصلاح على إن الموقوف (مايروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم أوأفعالهم ونحوها, فيوقف عليهم ولايتجاوز به الى رسول الله(ص)[1].

ملاحظة(7) تعريف الحديث المرسل:

في باب معرفة المرسل ,ذكر ابن الصلاح صورته,دون تعريفه , فقال :(وصورته التي لاخلاف فيها حديث التابعي الكبير....إذا قال: قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم)[2] وهو مثال على المرسل وليس تعريف له , وكان له أن يعرفه فيقول: هو رواية الراوي عمن لم يعاصره أو يدركه لينطبق على أعم من ذلك وليشتمل على كل راوٍ يروي عمن هو ليس من طبقته , أوبينه وبين الأخر فجوة زمنية تمنع من إمكانية اللقاء بينهما, فالقضية ليست مقيدة بالتابعي الكبيركما يتراءى للقاري في كتاب إبن الصلاح.

ملاحظة(8) : إشكالية العلاقة بين الوقف والرفع :

في حديثه عن إختلاف الوصل مع الإرسال والوقف مع الرفع , قال ابن الصلاح: (اذا كان الذي وصله هو الذي أرسله , وصله في وقت وأرسله في وقت , وهكذا إذا رفع بعضهم الحديث الى النبي (ص) ووقفه بعضهم على الصحابي ...[1]).
وماذكره ابن الصلاح هو ليس القول الوحيد في مثل هذه المسألة , بل هناك أقوال أخرى , منها ما حكاه الخطيب عن اكثر اصحاب الحديث بأن الحكم لمن وقف[2]،ومنها ما أشار اليه ابن الجوزي حيث قال (ان البخاري ومسلماَتركا أشياء تركها قريب , وأشياء لاوجه لتركها , فمما لاوجه لتركه:أن يرفع الحديث ثقة, فيقفه آخر ,فترك هذا لاوجه له,لأن الرفع زيادة , والزيادة من الثقة مقبولة , الاأن يقفه الأكثرون ويرفعه واحد ,فالظاهر غلطة,وإن كان من الجائز أن يكون حفظ دونهم)[3].
ونحو ذلك قول الحاكم: (قلت للدارقطني: فخلاذ بن ثقة ؟ فقال :ثقة ,إنما أخطأ في حديث واحد, فرفعه ووقفه الناس ,وقلت له :فسعيد بن عبيد الله الثقفي ؟ فقال :ليس بالقوي ,يحدث بأحاديث يسندها وغيره يقفها)[4].
والعبرة من هذه الملاحظة :ان الثقة قد يغلط ويسهو أويغفل,فما يقفه أو يرفعه أو يصله أو يقفه ليس مطرد الصحة مع مخالفة الأخرين له.

ملاحظة(9) : الفرق بين التدليس والكذب :

في حديثه عن النوع الثاني عشر وهو (معرفة التدليس وحكم المدلس)أمران:
الأول : ذكر أن هناك فرق بين أن يقول الراوي: (أخبرنا فلان أوحدثنا فلان)وبين أن يقول : (قال فلان أوعن فلان)[5] ،ثم إنه لم يوضح هذا الفرق ولا نبه إليه ، والواقع إن لفظ أخبرنا وحدثنا يفيد اللقاء والسماع المباشر ، ولفظ قال فلان أوعن فلان هو محتمل المباشرة وغير المباشرة,وهوما يدور حوله التدليس , وشتان بين الأول والثاني.
الثاني :إن المثال الذي ضربه إبن الصلاح لاينطبق على الممثل له , وهو قول علي بن خشرم : كنا عند إبن عيينة فقال (الزهري) , فقيل له : (حدثكم الزهري) ؟ فسكت , ثم قال(الزهري) , فقيل له (سمعته من الزهري؟) فقال : لا, لم أسمعه من الزهري....[1] , إذ إن قول الراوي: (الزهري) مجرداَ عن أداة الرواية (القول أو السماع أواللقاء) لاينبيءعن شيء أصلاَ وهو لفظ مبهم , وشتان بين ذكر الاسم (الزهري) وبين (قال الزهري أوسمعت الزهري أوأخبرنا الزهري أوحدثنا....الخ.

---

[3] صلاح الدين الأدلبي ,منهج نقد المتن عندعلماء الحديث النبوي :210
[4] للباحث : القواعد المنهجية لنقد متن الحديث :44 (6)
[1] مقدمة ابنة الصلاح:73
[2] نفسة:85 (7)
[1] مقدمة ابن الصلاح:107
[2] التقييد:120
[3] الموضوعات:205/4
[4] معرفة علوم الحديث:57
[5] المقدمة:109 (8)
1] نفسه:110

ملاحظة(10) : إيضاح الشذوذ في الرواية :

في حديثه عن نوع (الشاذ) ناقلاً قول الشافعي (ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة مالا يروي غيره , إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس)[2].ومن الواضح إن لفظ (الناس) يشمل الثقات وغير الثقات , وقول الثقة مقدم على قول الضعيف (غير الثقة) في كل الاحوال , اذا إنفرد أولم ينفرد , فلم يبقى سوى إن الشاذ هو أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما رواه الثقات فقط وليس كل الناس ، اذ إن غيرالثقة حديثه مردود أصلاً,كما عبر الحاكم بأنه (حديث المجروح ساقطِ واهٍ)[3]وكان ينبغي التنبيه الى ذلك وعدم التسليم بقول الشافعي.

ملاحظة (11) : الحديث المنكرساقط أصلاً :

التفصيل الذي ذكره ابن الصلاح في معرفة المنكر من الحديث [1]لا موجب له , فالمنكر هو من أقسام الضعيف كيفما كان , وهو رواية الضعيف الذي يخالف فيها غيره من الضعفاء , فضلاً عن الثقات , ومع ذلك فقد اعتبر إن من الصواب هو التفصيل في معنى النكارة , فقال : الأول : (هو المنفرد المخالف لما رواه الثقات)[2], وهذا النوع ساقطاً أساساً لمخالفته الثقات في روايتهم , وذكر إن الثاني : (هو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة و الاتقان ما يحتمل معه تفرده)[3] وهو كسابقه من حيث السقوط .
وبالنتيجة لانجد داعٍ لهذا التقسيم لان رواية المنكرساقطة اصلاً بمجرد كونها صادره عن غير الثقة .

ملاحظة(12) : الحديث الموضوع ليس من الحديث :

قال ابن الصلاح : (اعلم ان الحديث الموضوع شر الاحاديث الضعيفة)[4] وفي قوله اعتراف بأن الموضوع هو من حديث النبي (ص) وهوشرها، والواقع إنه إذا ثبت وضعه فلا يعد من حديث النبي أصلاً لأنه مختلق مصنوع ، وكثير من المصنفين وقع في هذا الخطأ الشائع حتى صنفه بعض أهل المصطلح من الجمهور بأنه من الضعيف المردود في قبالة الضعيف المقبول ، وهو وهم واضح.

ملاحظه(13) المقلوب من الحديث :

في بحث معرفة المقلوب[5]: لم يعرفه ابن الصلاح واكتفى بضرب الأمثلة عليه دون ان يضعه في إطار واضح ، فهل المراد منه قلب الاسانيد أو المتون أم هما معاً؟وكان من الافضل ان يقسمه الى انواع هي:
القلب المتعمد ، القلب السهوي ، القلب ألاختباري. ويضع لكل منها مثالاً.

ملاحظة(14) مستثنيات العمل بالحديث الضعيف :
لم يذكر إبن الصلاح إستثناءات العمل بالضعيف سوى اشارته إلى التساهل في أحاديث الفضائل[1]،وأغفل شروط أخرى كان لابد من الاشاره اليها وهي :
1- أن يكون ماثبت به مندرجاً تحت اصل من أصول الشريعة لئلا يثبت مالم يثبت شرعاً به وحينئذٍ يكون الضعيف مؤكداً لما ثبت بذلك الاصل الكلي .
2- أن لايعتقد العامل به ثبوته . بل يقصد الاحتياط والخروج من العهدة.
3- أن لايعارضه دليل أخر اقوى منه.
4- أن يكون الضعف فيه غير شديد،فيخرج من إنفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب والذين فحش غلطهم في الرواية ، والحديث الذي كثرت طرقه ولم تخل طريق منها من شدة الضعف[2].والحق إنه لايجوز رواية الضعيف الا مقترناً ببيان ضعفه ، وبخاصة في هذه العصور التي قلت معرفة الناس فيها بالأحاديث وعدم القدرة على معرفة درجة الأحاديث.

---

(2) نفسة:117وظ:معرفة علوم الحديث للحاكم:119،فتح المغيب للسخاوي230/1
3) معرفة علوم الحديث:120
1) ظ المقدمة :120
(2) نفسه.
(3) نفسه :121
(4) نفسة:148
(5) نفسه:154

3) المقدمة :158
(2)السيوطي,تدريب الراوي 298/1
المقدمة:161

ملاحظة (15) : تعليل الجرح ظاهرة سلبية :

في باب (معرفة صفة من تقبل روايته ومن لاتقبل روايته) ذكر إبن الصلاح بأن جرح الراوي (لايقبل إلا مفسرَا َمبين السبب لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لايجرح , فيطلق احدهم الجرح بناء على امر إعتقده جرحاَ وليس بجرح في نفس الأمر ,فلا بد من بيان سببه لينظر فيه اهو جرح ام لا)[3]. أقول أن علماء الجرح والتعديل قسموا من الألفاظ ماهو مادح وماهو ذم ، وقد لانحتاج فعلاً الى مؤونة كبيرة لنميز فيما بينها لأنها محمولة على الظاهر، وقد صنفها ابن أبي حاتم الرازي (ت327هـ) الى مراتب [4] دقيقه لاتحتمل التأويل ولا التفسير،أما إتاحة الباب مفتوحاً أمام الجميع للاجتهاد فيما هو جارح أو غير جارح فهو مما يكثر فيه التأويل بل والاستغلال لتمرير ممدوحية الكثيرمن الضعفاء والكذابين بحجج مختلفه ، ولذلك ذكر الخطيب [1] إن البخاري أحتج بجماعه سبق من غيره الجرح لهم امثال عكرمه مولى ابن عباس (رض) وكأسماعيل بن أبي أويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق وغيرهم ، وأحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم وهم من الكذابين المعروفين في أوساط الرواة , وكل ذلك بأجتهادٍ منهم غير قائم على أسس الجرح والتعديل , والا فأن عكرمة كان إبن عباس قد أوثقه الى باب الكنيف عقوبة له لكي لايكذب عليه ومع ذلك كان يكذب على مولاه ابن عباس ويروي عنه مالم يقلُه , وقد إجتهد البخاري وإحتج بروايته.

ملاحظة (16): الامام الحسن (ع) وتحملَ الحديث :

قي معرض حديثه عن تحمل الحديث ذكر ابن الصلاح (إن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن بن علي وابن عباس وابن الزبير ...)[2], وليس الحسن بن علي (عليهما السلام) من الصحابة , ولا في منزلتهم , بل هو من آ ل بيت النبوة وهو سبط النبي وابن بنته الزهراء عليها السلام وهو نجل إبن عمه ووصيه علي بن ابي طالب (ع) والقول بأدراج الحسن (ع) ضمن الصحابة هو إحجاف بحقه , ولايقول بذلك إلا متعصب لأن أهل السنة الى اليوم يفصلون عندما يصلون على النبي (ص) بين ال البيت وبين الصحابة فيقولون (على آل بيته واصحابه اجمعين).ثم إن بحث إبن الصلاح في قبول رواية الحسن (ع) من عدمها هو بحث ليس في موضعه , فالأمامية تعتقد عصمته (ع) , وهي ثابتة بنص القرآن والروايات المتواترة فضلاً عن العقل الحصيف , وإقحام إسمه بين صغار الصحابة والتشكيك في أهليته لتحمل الحديث لايقول به الا ناصب , ومن المؤسف إن نجد ذلك في كتاب مهني منهجي, خاصةَ ونحن نتطلع الى علماء العامة وهم يروون عن موسى بن هارون الحمال احد الحفاظ النقاد إنه سُئل : متى يسمع الصبي الحديث ؟ فقال:اذا فرّق بين البقرة والدابة , وفي رواية اخرى (بين البقرة والحمار)[3] فهل نتعامل مع الأمام الحسن(ع) بمستوى التفريق بين أنواع الدواب وهو الذي نشأ وتربى في بيت النبوة ومختلف الملائكة ؟

ملاحظة (17) : الفرق بين (أخبرنا) و (حدثنا) :

يقول إبن الصلاح بالتفريق بين لفظ (أخبرنا فلان) و(حدثنا فلان) : (ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات من تقدمك أن تبدل في نفس الكتاب ماقيل فيه (أخبرنا بحدثنا) ونحو ذلك ...)[1]ولا نجد مانعاَ منهجياَ من ذلك مع أتحاد الدلالتين في إفادة السماع من خلال الإخبار أوالتحديث , أذ لافرق بين خبر فلان وحديث فلان , وكليهما يؤديان مؤدى السماع المباشر بدون واسطة دون إحتمالية التوصيل غير المباشر , والإصرار على الألتزام بالنقل الحرفي لمثل هذه الألفاظ هو مبالغة في دقة النقل وليس ازيد من ذلك , وهو مذهب أحمد بن حنبل الذي قال (إتبع لفظ الشيخ في قوله حدثنا وحدثني وسمعتُ واخبرنا ولاتعده [أي لاتغيره])[2] واتبع مسلم في صحيحة هذا النهج[3]،وهو مخالف للقول بجواز النقل با لمعنى ، ومن ثم فهو تناقضٌ في المناهج لايؤدي الى فائده سوى الإرباك غير المبرر.وهنا يجب التنبيه الى إن حال (حدثنا واخبرنا وسمعت) في الأداء ليس كحال (عن) ،التي تفيد الاحتمال لاالقطع ، والتي يجب البحث الدقيق في إفادتها الاتصال المباشر دون الواسطه.

---

[4] ظ: مقدمة الجرح والتعديل:37/1/1

[1] ظ:االكفاية: 181–186
[2] المقدمة :177
[3] البغدادي,الكفاية :117-118
[1] المقدمة:187
[2] ظ:السخاوي ،فتح المغيث:192/2
[3] المقدمة:303

ملاحظة(18) : إكثار أبو هريرة من رواية الحديث :

قال ابن الصلاح (أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله (ص) أبوهريرة ، وذلك من الظاهر الذي لايخفى على حديثي ، وهو أول صاحب حديث)[4] وقد نوقش هذا القول في أكثر من مصدر ومرجع علمي لعل أهمها ماكتبه السيد عبد الحسين شرف الدين في 330صفحة ، وآخرها ما كتبه السيد محمد علي الحلو، وما قد يرد على قول ابن الصلاح بمزية اكثار أبو هريرة بأن كثرة الرواية هي ليست منقبة في عرف علماء الجرح والتعديل، بل هي مثار للأتهام بالحشو و مجلبة للتدقيق والتمحيص في هذه الكثرة
، لاسيما أذا علمنا أن الاحاديث الصحاح التي رواها أبوهريرة غير موقوفة في طرقها عليه بل هي مثل الصحاح التي رواها غيره ، واستعراض سريع لمروياته سرعان مايكشف ان كل احاديثه لايتوقف عليها أصل من أصول الدين ، وبذلك تفقد أهميتها العلمية في مجال العمل، وقد اعترف بذلك العلامه رشيد رضا بقوله في احاديث أبي هريره (لايتوقف على شيء منها إثبات أصل من أصول الدين)[1].
ملاحظه(19) : رواية الأباء عن الابناء :
جعل إبن الصلاح في كتابه النوع الخامس والاربعون بعنوان (معرفة رواية الابناء عن الأباء)[2]، ولامسوغ علمي لادراج هذا النوع والحديث عنه ، فرواية الابناء عن أبائهم مما هو سائد ومعروف ، بل رواية الابناء عن الاجداد ايضاً، وذلك بحكم المعاشرة ، فالأسر العلمية يروي بعضها عن بعض ولامزية في ذلك ليستحق أن يفرد له فصلاً كاملاً ، ولو إكتفى ابن الصلاح بالكتابه عن (رواية الآباء عن الأبناء) لكان في ذلك مزية لندرة النوع الاخير وقلته في مجال الرواية .

ملاحظة (20):التخليط والمخلطون قبل وبعد :

تحدث ابن الصلاح عن الثقات الذين خلطوا في أواخر أعمارهم ثم أنهى القول في ذلك بقوله (وإعلم ان من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في الصحيحين أحدهما فأن نعرف على الجملة ان ذلك مما تميزّ وكان مأخوذاً عنه قبل الأختلاط)[3] ولانعلم من كلامه هذا اشياء :
1- ماهي مناسبة ذكر الصحيحين في هذا المكان , والحديث هو عن جماعة خلطوا في آخر أعمارهم , وهو بصدد التنبيه الى شخصياتهم ضمن بحث إحصائي ؟
2- من اين تسنى لإبن الصلاح أن يحكم بأن اصحاب الصحيحين لم ينقلوا من المخلطين في حال تخليطهم وإنما أخذوا منهم في حال غير التخليط ؟ لاسيما اذا علمنا بأن هناك مايقارب الخمسة قرون بين عصر إبن الصلاح وعصر البخاري ومسلم؟

خلاصة البحث

تضمن البحث عشرون ملاحظة منهجية متخصصة في علم دراية الحديث ، وهي ليست كل ما موجود في كتاب إبن الصلاح الشهرزوري ت 643هـ من ملاحظات ، وإنما جاء إنتقاء العشرون لمناسبة تعلقها جميعاَ بالأصناف الرئيسية لعلم الدراية والتي يمكن أن تشكل خللاً منهجيا واضحاَ ينبغي التنبيه اليه ليؤخذ بنظر الأعتبار من قبل الدارسين المتخصصين في مجال البحث الدراياتي ، وقد ناقشها البحث معتمداً على مصادر متنوعة من نفس المصادر التي إعتمدها إبن الصلاح نفسه في طرح أراؤه وافكاره ، وبذلك كانت الملاحظات النقدية موضوعية في طرحها ، الأمر الذي يتوافق مع جميع أراء أهل الحديث من الذين تميزوا بالاعتدال والرؤية الواضحة.

[4] تفسير المنار:100/19عنه أضواء على السنة المحمدية لمحمود أبو رية:201

[1] تفسير المنار:100/19عنه أضواء على السنة المحمدية لمحمود أبو رية:201
[2] المقدمة:318
[3] المقدمة: 368